المصالحة الوطنية والسلم الأهلي..
دراسة في الأنموذجين الايرلندي والعراقي

أ.د ياسين محمد حمد (*)

المقدمة

تعود أصول ظاهرة الصراع إلى بداية وجود البشرية، وتزايدت بتزايد أعدادها، وتطورت بتطورها، وتعقدت بتعقيدها، واتخذت أشكالا متنوعة، ودخلت مجالات مختلفة، وتمثل الحروب المظهر الأبرز والاهم للصراع، وما تخلفه من دمار وخراب هو الأوضح والأكثر ضررا وتأثيرا في مختلف الأوجه والأحوال، مما يجعلها أخطر أسباب وأدوات الدمار التي قد تضع أحيانا نهاية لوجود شعوب أمم، وقد تنهض وتقوى بسببها شعوب وأمم أخرى غيرها. وتتأسس الهويات المميزة للجماعات المتخاصمة المشاركة في هذه الصراعات على عوامل القرابة أو العرق أو القومية عادة، وقد تضاف إليها أيضا عوامل اللغة أو الدين أو المذهب أو الانتماء السياسي أو الطبقي، وفي الأغلب تتداخل هذه الهويات والعوامل وتمتزج ببعضها. وتقدم ايرلندا الشمالية نموذجا للصراع الذي يجري التمييز بين أطرافه من الايرلنديين بدلالة هوياتهم وانتماءاتهم الدينية– المذهبية ليتم تعريفهم بأنهم الايرلنديون الشماليون: "المسيحيون الكاثوليك" الذين يرتبطون بعلاقة تاريخية بجمهورية ايرلندا المستقلة، والايرلنديون الشماليون: "المسيحيون البروتستانت" الذين يرتبطون بعلاقة تاريخية بالمملكة المتحدة (بريطانيا). وتمثل جزيرتا ايرلندا والمملكة المتحدة إقليمين منفصلين جغرافياً كليا، ومنفصلين سياسيا جزئيا، إذ تقع جزيرة ايرلندا إلى الغرب من المملكة المتحدة وتنفصل عنها جغرافيا بشكل كامل البحر الايرلندي، وبحر الشمال(*)، ولكن الجزيرة الايرلندية من جزئيين: جزء شمالي شرقي هو الجزء الأكبر منها ويتبع سياسيا للملكة المتحدة، وجزء

(*) كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد.

جنوبي غربي هو الجزء الأصغر منها وهو دولة مستقلة ذات سيادة باسم (جمهورية ايرلندا)، استقلت عن المملكة المتحدة أوائل القرن العشرين. وكانت جزيرة ايرلندا قد شهدت موجة من الغزو الاستعماري منذ القرن الثاني عشر الميلادي، تسببت لاحقا في انقسام أبناء الجزيرة على أساس العقيدة والمذهب الدينيين، وتكرس هذا الانقسام بين الايرلنديين وترسخ بفعل السياسة الاستعمارية التي اتبعتها بريطانيا هناك خدمة لمصالحها الاستعمارية. وانسحب هذا الانقسام أيضا على العلاقة بين ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا نتيجة لهذه السياسة، وأصبحت المشكلة مصدراً مهماً للعنف وعدم الاستقرار السياسي، وبعد عقود من الصراع والعنف الدموي والانقسام في ايرلندا الشمالية، تمكنت الأطراف المختلفة هناك من التوصل إلى تسوية سياسية، وضعت حداً لحالة العنف والانقسام تلك، لتبدأ مرحلة مهمة من تاريخ ايرلندا الشمالية بتطبيق الحل السياسي لمشكلة الصراع الديني–المذهبي فيها بعد الاتفاق بين مختلف الأطراف على المصالحة الوطنية التي ساهمت في تحقيق الأمن والاستقرار هناك.

وتنطلق هذه الدراسة لمشكلة الصراع الديني–المذهبي في ايرلندا الشمالية وما تحقق من الأمن والاستقرار والسلم الأهلي بفضل المصالحة الوطنية فيها بعد الاتفاق على حلها من افتراض يفيد:

((إن المشكلة الايرلندية وتعدد مستوياتها وتطورها وتعقيدها وتدرج الاتفاق على تسويتها وصولا إلى اتفاق الجمعة العظيمة، تقدم أنموذجا مهما لعملية تحقيق المصالحة الوطنية في مجتمع يعاني من الصراع المذهبي بين أبناء الدين الواحد في البلد الواحد، بالقدر الذي يجعل منها تجربة متميزة يمكن الاستفادة منها في العراق في ضوء التماثل بين حالة البلدين في العديد من المشكلات المهمة التي يعنيان منها، وبما يمكن أن يقدم أنموذجا للمصالحة الوطنية

في مجتمع يعاني من الانقسام العميق في العديد من جوانب حياته وأوجهها))

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم تقسيم البحث كالآتي:

المبحث الأول: جذور المشكلة الايرلندية وأسبابها

المطلب الأول: جذور المشكلة الايرلندية

المطلب الثاني، أسباب المشكلة الايرلندية

المبحث الثاني: معالجات المشكلة الايرلندية وحلولها

المطلب الأول: معالجات المشكلة الايرلندية

المطلب الثاني: حلول المشكلة الايرلندية

المطلب الثالث: انعكاسات المصالحة الوطنية على السلم الأهلي في ايرلندا الشمالية

المبحث الثالث: فرص وقيود تطبيق تجربة المصالحة الوطنية والسلم الأهلي الايرلندية على حالة العراق

المطلب الأول: جهود المصالحة الوطنية في العراق

المطلب الثاني: المصالحة الوطنية: الواقع والطموح

المبحث الأول: جذور المشكلة الايرلندية وأسبابها

المطلب الأول: جذور المشكلة الايرلندية

ايرلندا جزيرة مجاورة للجزيرة البريطانية، وكانت واحدا من الأجزاء الأربعة من المملكة المتحدة إلى جانب أجزائها الثلاثة الأخرى (انكلترا، ويلز، اسكتلندا) حتى استقل الجزء الجنوبي الغربي من ايرلندا في أوائل عقد العشرينيات القرن العشرين وحمل اسم (جمهورية ايرلندا)، وبقي الجزء الشمال الشرقي منها حتى الآن بصفته الجزء الرابع من المملكة المتحدة. ويمكن القول ابتداء إن جذور المشكلة المذهبية في ايرلندا الشمالية، تعود إلى القرن الثاني عشر الميلادي عندما منح البابا أدريان الرابع السلطة على الجزيرة إلى ملك انكلترا هنري الثاني، ليبدأ الصراع على السيادة والاستقلال ين ايرلندا وانكلترا ويستمر لما يزيد عن ٨٠٠ عام، ثم تفاقم هذا الصراع واكتسب طابعا دينيا–مذهبيا بعد ظهور حركة الإصلاح الديني البروتستانتية، وتمسك قسم من الايرلنديين بعقيدتهم الكاثوليكية الرومانية ومعارضتهم سلطة الحكومة البريطانية التي تحولت منذ عصر الملك هنري الثامن لتعتنق المذهب البروتستانتي بعد إضفاء صبغة بريطانية خاصة عليه باتت تعرف اليوم بـ (الانجليكانية)، ولقمع هذه المعارضة أرسل الانكليز الانجليكانيون والاسكتلنديون البروتستانتيون حملة إلى شمال

ايرلندا والمنطقة المحيطة بدبلن في مطلع القرن السابع عشر. وعلى الرغم من أن الحرية الدينية أعيدت في عام ١٨٢٩ إلى ايرلندا، ولكن البلاد شهدت أزمة اقتصادية ومجاعة حادة بسبب قلة المحاصيل الزراعية في عامي ١٨٤٦-١٨٤٨، وتشكلت جماعة سرية في ايرلندا في عام ١٨٥٨، عرفت بـ (أخوة جمهوريي ايرلندا) والمعروفة اختصاراً بـ (فينيانس)، وكان هدفها التمرد المسلح ضد البريطانيين، فيما تشكلت حركة (الحكم الداخلي) في عام ١٨٧٤، وباقترانها بقيادة جارلس ستيوارت بارنل، استطاعت هذه الحركة إجبار الحكومة البريطانية بعد عام ١٨٨٥ على تقديم العديد من التنازلات للايرلنديين في صورة لوائح لتنظيم الحكم الداخلي، وشهدت نهاية القرن موجة اهتمام بالقومية الايرلندية ومنها ظهور الشين فين (نحن لوحدنا) كحركة سياسية ايرلندية علنية معارضة للحكم البريطاني(١).

وكانت للاحتلال البريطاني لايرلندا عدة أبعاد مهمة، من أبرزها:

- البعد السياسي المتمثل بإحكام السيطرة الاستعمارية على الجزيرة وإقامة المؤسسات التي تحمي المصالح الانكليزية فيها، وهو ما تحقق بتأطير شكل الدولة وهيكلها في ايرلندا على غرار الأنموذج الانكليزي إذ صدر مرسوم عام ١٤٩٥، تشكل بموجبه البرلمان الايرلندي من مجلسي اللوردات والعموم، وبموجب مرسوم بوينغ أصبحت القوانين الايرلندية غير نافذة إلا بموافقة الحكومة البريطانية عليها.

- البعد الاقتصادي المتمثل في طريقة تعامل المحتلين البريطانيين مع الأراضي التي صادروها من أصحابها الأصليين وأخضعوها لسيطرة التاج البريطاني، ومن ثم إحلال النظام الإقطاعي في استثمار الأراضي الايرلندية محل نظام الاستثمار الجماعي للأراضي الزراعية وفقاً لرابطة القرابة الذي كان سائدا فيها من قبل.

- البعد الديني-المذهبي، وهو البعد الثالث والأهم، والمتمثل في مساعي توطيد الكنيسة الانكليزية البروتستانتية-الانجليكانية في ايرلندا الكاثوليكية منذ عام ١٥٥٥، إذ صدرت بعد ذلك مجموعة من القوانين في حقبة ١٦٩٥-١٧٠٩، فرضت عقوبات شديدة على الكاثوليك، وقيدت حرياتهم وحقوقهم الدينية والمدنية، وانتفض الايرلنديون في عام ١٧٩٨ ضد هذه السياسة، لكن الانتفاضة قمعت، واصدر البرلمان

البريطاني قراراً في ٢ تموز/يوليو ١٨٠٠، ضم بموجبه ايرلندا إلى بريطانيا لتصبح جزءاً من المملكة المتحدة(٢).

وصاحب اندلاع الحرب العالمية الأولى، انتقال القضية الايرلندية من مرحلة المطالبة بالحكم الذاتي إلى مرحلة التقسيم التي نتج عنها تأسيس دولة ايرلندة الحرة. إذ عدت بريطانيا هذا التقسيم الحل الأمثل للنزاع بين الطرفين الايرلندي والانكليزي، وساهمت في تعزيز هذا التوجه وتوسيع نطاقه، التجاذبات السياسية والصراعات المسلحة فضلا عن انقسام الرأي العام الايرلندي بين مؤيد ومعارض للتاج البريطاني في الحرب، إذ سعت المقاومة الايرلندية بزعامة الشين فين وجيش المواطن إلى استغلال ظروف الحرب للضغط على الإدارة البريطانية للحصول على الاستقلال وإعلان الجمهورية الايرلندية(٣). وتحقق ذلك بعد مفاوضات مطولة، إذ وقع ممثلو بريطانية وايرلندا في ٦ كانون الأول/ديسمبر١٩٢١، معاهدة تم بموجبها منح الجزء الجنوبي الغربي من ايرلندا صفة الدومينيون (Dominion) بمعنى اخر هي الدولة المستقلة ذاتيا في إطار الإمبراطورية البريطانية، وتشكيل برلمان يؤدي أعضاءه يمين الولاء للتاج البريطاني، وعرف هذا الجزء بدولة ايرلندة الحرة، فيما بقي إقليم الستر خارجها ليحدد مصيره لاحقاً (٤). وبحلول ٦ كانون الأول/ديسمبر١٩٢١، تم توقيع اتفاق بين الحكومة البريطانية وحركة الشين فين، نص على إنهاء الاتحاد الذي سبق وتم وفق قانون دمج ايرلندا مع المملكة المتحدة الذي اقر في عام ١٨٠١، وهو الاتفاق الذي مهد له بعد فوز الشين فين (الحزب الراديكالي الوطني الاستقلالي الذي أُسس في سنة ١٩٠٥) في أعقاب ظهور (تمرد الأستر) في عام ١٩١٦ بنصر مفاجئ في الانتخابات العامة عام ١٩١٨، وإعلان اعضاء البرلمان(شين فين) عن انفسهم بانهم برلمان ايرلندا في كانون الثاني/يناير١٩١٩ ودخول مؤيديها في حرب استقلال ضد القوى المؤيدة للتاج، فيما أيد الاتحاديون في شمال شرق ايرلندا استمرار الارتباط بالمملكة المتحدة، وقاوموا الاستقلال، وقبلوا تقسيم الجزيرة واستقلال جمهورية ايرلندا في عام ١٩٢٠. وقادت اتفاقية ١٩٢١بين المملكة المتحدة وجمهورية ايرلندا إلى انقسام بين الايرلنديين المعتدلين والمتشددين، وهو ما أدى إلى نشوب الحرب الأهلية

في ايرلندا، إذ عارض الجمهوريون الايرلنديون المناهضون للاتفاقية هذه التسوية على أساس أنها تفرض على البرلمانيين الايرلنديين تقديم القسم للتاج وهي لا تنهي التقسيم، وبذلك بدأت الحرب الأهلية الايرلندية في ٢٨ حزيران/يونيو١٩٢٢، وانتهت بانتصار الحكومة المؤيدة للاتفاقية في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٢٣(٥).

بقيت السياسة الايرلندية تحت هيمنة الحزبين السياسيين الـ (فين فيل) والـ (فين جيل) الذين ظهرا في أعقاب الحرب الأهلية ١٩٢٢-١٩٢٣، إذ تشكل حزب الـ (فين فيل) من الذين عارضوا الاتفاقية الأنجلو- ايرلندية التي قسمت الجزيرة، وخلقت دولة ايرلندا الحرة (جمهورية ايرلندا)، وفي الوقت الذي خسر فيه معارضو الاتفاقية الحرب الأهلية، فإنهم ربحوا السلام حينما أصبح حزبهم تدريجياً الحزب السياسي الايرلندي الأول والأكبر، وتشكل الحزب الثاني الـ (فين جيل) من الذين أيدوا الاتفاقية، وهو الذي وشكل أول حكومة ايرلندية وبقي الحزب الثاني في البلاد. ولكن بوادر التغيير في طبيعة الحياة السياسية وتجاوز هيمنة الحزبين عليها في ايرلندا، ظهرت عندما فازت ماري روبنسون من حزب العمال في الانتخابات الرئاسية في ايرلندا عام ١٩٩٠، بعد أن كان منصب الرئاسة متداولا قبل ذلك بين حزبي فين فيل و فين جيل، وقد مثل تولي روبنسون للرئاسة تحولاً مهماً عن السياسات المحافظة للحزبين الرئيسين. وأكدت الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٢ هذا التحول، إذ فقد كلا الحزبين قاعدته، وحقق حزب العمال تحولا تاريخيا بفوزه بنسبة ١٩% من الأصوات، ليحرز ٣٣ مقعداً من أصل ١٦٦ مقعدا في ديل. وأصبح حزب العمال نتيجة هذه الانتخابات، بيضة القبان بين الحزبين التقليديين، بعد أن لم يعد أي منهما قادراً على إحراز الأغلبية البرلمانية، واختار حزب العمال تشكيل حكومته بالتحالف مع حزب الـ (فين فيل)، لكن تلك الحكومة انهارت في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٤، ليستعيد حزب العمال مكانته القوية بالدخول في حكومة ائتلافية مع حزب الـ (فين جيل) واليسار الديمقراطي. واصدر رئيس وزراء ايرلندا رينولدز ورئيس وزراء بريطانيا جون ميجور في كانون الأول/ديسمبر١٩٩٣ (اتفاقية داوننغ ستريت) والذي تضمن الوعد بمحادثات سياسية موسعة حول مستقبل ايرلندا الشمالية، وهو ما دفع بالجيش

الجمهوري الايرلندي إلى إعلان الوقف التام لعملياته في ٣١ آب/أغسطس١٩٩٤، وتبع ذلك بعد ستة أسابيع لاحقة، وقف مشابه من قبل الموالين للبرلمانيين. وأعقب وقف إطلاق النار، إصدار الحكومتين في شباط/فبراير١٩٩٥، وثيقة الإطار المشترك التي اقترحت أساساً للمفاوضات، وكانت الوثيقة موضع ترحيب عام من قبل الوطنيين، لكنها رفضت فوراً من الاتحاديين الذين استخفوا بها كخطة لتوحيد ايرلندا، وعلى الرغم من رد الاتحاديين السلبي، فقد حاولت الحكومتان إطلاق عملية المفاوضات التي أعلن أنها ستتضمن عقد سلسلة من اللقاءات الثنائية مع كل الأحزاب الدستورية(الرسمية) في الشمال.

ولكن هذه الجهود توقفت بحلول صيف عام ١٩٩٥، بسبب استمرار الخلافات بين الحكومة البريطانية والـ (شين فين) الذراع السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي، إذ أصرت الحكومة البريطانية على أن لا يكون الـ (شين فين) طرفاً في محادثات كل الأحزاب حول مستقبل ايرلندا إلا بعد أن يظهر الجيش الجمهوري الايرلندي التزامه بالعملية الديمقراطية بالبدء بإخفاء معداته العسكرية، لكن الـ (شين فين) رد بأنه ليس في وضع يسمح له بجعل الجيش الجمهوري يخبئ أسلحته على الأقل حتى توقيع التسوية السياسية، وأوجد نظام وقف إطلاق النار السنوي من قبل الجيش الجمهوري الايرلندي، الأمل بإمكانية تشكيل لجنة دولية لدراسة المشكلة(٦).

المطلب الثاني: أسباب المشكلة الايرلندية

تعد المشكلة الايرلندية، مشكلة متعددة الأوجه، فهي مشكلة سياسية من اجل الحصول على حقوق سياسية اكبر، لاسيما بعد إعلان بريطانيا الحكم المباشر على ايرلندة الشمالية عام ١٩٧٢، وهي مشكلة طائفية بسبب الصراع بين أغلبية بروتستانتية تسعى للحفاظ على ارتباطها مع بريطانيا، وأقلية كاثوليكية تعيش ظروف التمييز ضدها بشكل واضح في مختلف القطاعات، ويمكن تحديد ابرز أسباب المشكلة في:

أولاً: الأسباب التاريخية

كانت تطلعات بريطانيا السياسية في التوسع والهيمنة على مختلف مناطق العالم هي بداية المشكلة أساساً، إذ صادرت بريطانيا ومنذ وقت مبكر أجزاء كبيرة من

أراضي ايرلندا، وبحلول عام ١٦٠٩ اتسعت عمليات استيطان ايرلندا من الانكليز البروتستانت والاسكتلنديين الذين لم ينصهروا مع السكان الأصليين، وبقوا يحتفظون بشخصيتهم القومية. وكان الوجود البريطاني مصدراً للعديد من الثورات والانتفاضات المسلحة ومنذ عام ١٦٤١ تحديداً، وهو ما تسبب في استمرار حالة القمع لكل التحركات السياسية الايرلندية المعارضة وصولا إلى عام ١٨٠٠، عندما تم إعلان ايرلندا جزءاً من المملكة المتحدة والغي البرلمان الايرلندي. وباشتداد قوة الحركة الوطنية الايرلندية، قامت بريطانيا بتقديم صيغة لائحة الحكم المحلي في عام ١٩٠٢، وأصبح تركيز البروتستانت على الجزء الشمالي الشرقي من جزيرة ايرلندا والذي يضم النشاطات الصناعية والتجارية المزدهرة مقارنة بوضع المناطق في الجنوب وباقي الجزيرة، وشكلت بريطانيا برلماناً خاصاً بالمقاطعات الشمالية الشرقية الستة وهي: (انتريم، داون، ارمج، فارمانج، تايرون، دري) التي يتألف منها الجزء الشمالي المتنازع عليه(٧).

ثانياً: التقسيم ومشاكله

تسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى في أوروبا في تعليق الجهود البريطانية لإعلان وتنظيم الحكم الداخلي، ورداً على ذلك قاد كل من بادرك بيرسي و جيمس كونلي انتفاضة ايستر الفاشلة في عام ١٩١٦. وأثار قرار إعدام قائدي التمرد الرأي العام وأدى إلى حصول الشين فين على دعم واسع في الانتخابات العامة عام ١٩١٨، وشكل نواب الشين فين المنتخبون أول ديال (برلمان) بقيادة ايمون دي فاليرا، وأدت محاولات بريطانيا لسحق الشين فين إلى الحرب الأنجلو–ايرلندية ١٩١٩–١٩٢١ التي انتهت باتفاقية ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١ التي أنشئت دولة ايرلندا الحرة المؤلفة من ٢٦ مقاطعة ضمن الكومنولث البريطاني، واعترفت بتقسيم الجزيرة إلى ايرلندا وايرلندا الشمالية، وكان من المفترض أن يكون هذا الإجراء مؤقتاً، وبقيت الأقاليم البروتستانتية الرئيسة الستة من شمال شرق (ايرلندا الشمالية) جزء من المملكة المتحدة وبحكم ذاتي محدود. لكن الأقلية الايرلندية المهمة تنكرت لتسوية الاتفاقية

بسبب استمرار روابط الهيمنة البريطانية وتقسيم الجزيرة، وقادت هذه المعارضة إلى الحرب الأهلية ١٩٢٢-١٩٢٣ التي انتصرت فيها القوى المؤيدة للاتفاقية(٨).

والواقع أن اتفاقية عام ١٩٢١، تعد جزء من المشكلة ولم تكن حلا لها، فقد تضمنت بنود الاتفاقية أن يكون شمال ايرلندا دولة حرة، لكنها تبقى تحت الهيمنة البريطانية بوصفها زعيمة دول الكومنولث، والسماح لبرلمان العاصمة بلفاست بتقرير ما إذا أرادت المقاطعات الست البقاء ضمن المملكة المتحدة أو لا، وهذا ما أوجد صراعاً مستمراً بين الجماعات التي ترغب في البقاء ضمن المملكة المتحدة وبين الجماعات التي تريد الانضمام إلى دولة ايرلندا(٩). واصحب ايمون دي فاليرا زعيم القوى السياسية المعارضة للاتفاقية، رئيساً للوزراء في عام ١٩٣٢، وصدر دستور ايرلندي جديد في عام ١٩٣٧، وانسحبت آخر القواعد العسكرية البريطانية من البلاد، وعادت الموانئ إلى السيطرة الايرلندية، وبقيت ايرلندا محايدة في الحرب العالمية الثانية، وأعلنت الحكومة رسميا قيام جمهورية ايرلندا في عام ١٩٤٨(١٠).

ثالثاً: الانقسام الطائفي

تتميز ايرلندة بمعاناتها من الانقسام الديني-المذهبي الذي يعد أحد الأسباب المهمة للعنف السياسي في البلاد، فقد دخلت الطائفتان الايرلنديتان من البروتستانت والكاثوليك في صراع مذهبي، حاولت فيه كل منهما ممارسة طقوس دينية ذات مضمون سياسي، وهو ما كرس حالة الانقسام وخلق وضعا من التباعد الاجتماعي بين الطائفتين التي حرصت كل منهما على إحياء ذكرى أحداث مهمة وقعت في القرن السابع عشر، إذ يحتفل البروتستانت سنوياً بذكرى انتصار الملك البروتستانتي وليام اوف اورانج في عام ١٦٩٠ على الملك الكاثوليكي جيمس الثاني فيما يسمى في التاريخ البريطاني بـ (الثورة المجيدة)، فيما ينظم الكاثوليك عيداً سنوياً هو عيد القديس باترك يحتفلون فيه بذكرى القديس باتريك أول من بشر بالديانة المسيحية في ايرلندا، وغالبا ما تسبب هذه الاحتفالات أحداث شغب وعنف متبادل حتى تضطر الشرطة إلى إيقاف المسيرة عند الاقتراب من مدينة ديري ذات الأغلبية الكاثوليكية(١١).ويمثل النزاع البروتستانتي-

الكاثوليكي جوهر المشكلة الايرلندية، إذ يتكون مجموع سكان ايرلندا من نحو نسبة٥٤% من البروتستانت و٤٣% من الكاثوليك، ويعاني هؤلاء بعض مظاهر التمييز، وعملت بريطانيا منذ استيلائها على ايرلندا على زيادة نسبة البروتستانت في الجزيرة الايرلندية، وجعلت اللغة الإنجليزية منذ قرون اللغة الرسمية فيها، واستمر الأمر حتى بعد استقلال جمهورية ايرلندا في العام ١٩٢١ بموجب الاتفاق مع بريطانيا، في حين بقي نحو ثلثيها لاسيّما الشمالي تابعاً لبريطانيا. وانعكست مشكلة الثلث المتبقي هذا على علاقات جمهورية ايرلندا مع المملكة المتحدة، في حين ظلّت مساعي الكاثوليك في الجزء المتبقي، تعمل على الانفصال عن بريطانيا لتحقيق حلم الوحدة مع باقي ايرلندا، كانت الأغلبية الايرلندية البروتستانتية تتمسك بخيار البقاء مع بريطانيا، الأمر الذي أوجد نزاعاً مستديماً، اتسمت كثير من مراحله وأحداثه بأعمال عنف مسلح، إذ عاشت ايرلندا الشمالية حالة اضطراب سياسي وأمني لعقود من السنين، وتقاتلت الجماعات المسلحة فيها ممثلة بالفريقين الكاثوليكي (المؤيد للانضمام لايرلندا) والبروتستانتي (المؤيد للبقاء مع بريطانيا)، وخلّف هذا القتال آلاف الضحايا. وقام الجيش الجمهوري الايرلندي بسلسلة من أعمال العنف والتفجير، وامتدت عملياته حتى شملت العاصمة البريطانية لندن التي ردت بأعمال عنف مضاد اسميت أشد أحداثها دموية بـ "الأحد الدامي" إذ شنّت القوات البريطانية يوم الأحد ١٢ آب/أغسطس١٩٨٤ هجوماً على اجتماع جماهيري في مدينة بلفاست، راح ضحيته العشرات، وبدلاً من أن يؤدي ذلك إلى تقليص العنف كما اعتقدت الإدارة البريطانية لايرلندا، فإنه زادت عدده ووتيرته، حتى تم توقيع الاتفاقية البريطانية–الايرلندية في عام ١٩٨٥، التي لم تقنع الفريقين المتنازعين، لكن خطوات المصالحة اللاحقة، ساهمت في الوصول إلى اتفاق "الجمعة العظيمة" في عام ١٩٩٨(١٢).

لقد أدى استقلال جمهورية ايرلندا، وتشكيل ايرلندا الشمالية من ست مقاطعات إلى بروز حالة الانقسام الطائفي في ايرلندا بشكل واضح، فقد رحب البروتستانت بفكرة الانتخابات لتشكيل برلمان شمال ايرلندا،اختيرت منطقة ستورمونت لتكون مقرا البرلمان وهي قريبة من مدينة بلفاست عاصمة ايرلندة الشمالية، إذ جرت

في ذلك المكان الانتخابات المحلية لأول مرة في ايرلندا الشمالية ومقاطعاتها الست، لتكوين حكومة من الأغلبية(١٣). ويقترن الانقسام السياسي بتمايز اقتصادي وثقافي وتعليمي ضد الأقلية الكاثوليكية من سكان ايرلندا الأصليين، مقابل أغلبية بروتستانتية موالية لإنكلترا، تشكل غالبية السكان ، وتعود جذورهم من الانكليز والاسكتلنديين الذين تم نفيهم من الجزر البريطانية إلى ايرلندة في القرن السابع عشر، وهذا ما يفسر تصويت سكان ايرلندا الشمالية لصالح البقاء ضمن المملكة المتحدة(١٤). وتكرس الانقسام الطائفي في ايرلندا على مستوى الأحزاب السياسية الرئيسة في البلاد أيضا، إذ نجد حزب اليستر الوحدوي ذا تكوين بروتستانتي، والحزب الديمقراطي الوحدوي ذو تكوين بروتستانتي، وحزب الشين فين الجناح السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي ذو تشكيل كاثوليكي قومي، هذا إلى جانب مجموعات شبه عسكرية تضم الجمهوريين والجيش الوطني للتحرير الايرلندي ذات التكوين الكاثوليكي، تقابلها مجموعات بروتستانتية موالية للعرش البريطاني وأبرزها المقاتلون من أجل حرية اليستر، وقوة متطوعي اليستر ومجموعة اليد الحمراء وقوة المتطوعين الموالين للعرش(١٥). وتعد فكرة هذا التقسيم وتطبيقه بهذه الصيغة إبداعا بريطانيا بلا شك، إذ عانت بريطانيا كثيراً من المقاومة الايرلندية ولقرون عديدة، ويبدو أن الحل سياسي في مظهره الخارجي، لكنه كان في واقعه تحويلا للمشكلة من صراع بين ايرلندا وبريطانيا أساسا إلى صراع بين الايرلنديين أنفسهم في شكل أغلبية وأقلية على أساس ديني–مذهبي، وهنا يكمن جوهر السياسة الاستعمارية القائمة على تطبيق قاعدة (فرق تسد).

المبحث الثاني: معالجات المشكلة الايرلندية وحلولها

المطلب الأول: معالجات المشكلة الايرلندية

كان عام ١٩٧٢ حداً فاصلا في تطور المشكلة الايرلندية، فقد أدت أحداث ذلك العام وخصوصا المواجهة الدامية بين القوات البريطانية والمتظاهرين الكاثوليك التي سقط فيها عدد من الضحايا في منطقة ديري وصل عددهم إلى ٤٦٧ شخصاً، مما أثار موجة من الغضب والصدمة لدى الرأي العام المحلي والدولي، وهو ما دفع

الحكومة البريطانية إلى التأكيد بان الحل الوحيد للصراع في ايرلندة الشمالية، هو فرضها الحكم المباشر، وتوليها المسؤولية الكاملة في حفظ الأمن والنظام، مما يعني تعليق النظام البرلماني لأيرلندا الشمالية (برلمان ستورمونت). لكن الحكم البريطاني لم ينه أحداث العنف التي بقيت سمة غالبة على المنطقة، وكان فراغ السلطة بعد حلّ البرلمان تحديا للاحتكار البريطاني للاستخدام المشروع للقوة، وقد سعت بريطانيا إلى وضع صيغة دستورية في عام ١٩٧٤ لاقتسام السلطة التنفيذية والتشريعية، وكان الاتفاق أكثر توازناً، ومحاولة إستراتيجية طموحة لتسوية النزاع من الحكومة البريطانية في ايرلندا منذ حقبة الحكم المحلي، لكن تجربة اقتسام السلطة واجهت مصيرا مماثلا لمصير الحكم المحلي، وعلقت بعد أن هددت مصالح الوحدويين(١٦).

وكان قمع حركة الحقوق المدنية الكاثوليكية المناهضة للتمييز الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في ايرلندا، دافعاً لقطاع واسع من أعضاء الحركة إلى تبني أسلوب الحل العسكري، واعتماد خطاب سياسي يرتكز على الوحدة الايرلندية، ورفض الولاء للتاج البريطاني، وطرد القوات البريطانية. وقد استقطب هذا الخطاب قطاعاً واسعاً من الكاثوليك، وتعزز قوته بشعور الجماهير بالاستعباد السياسي والاجتماعي، فضلا عن بيئة دولية مواتية نتيجة القطبية الثنائية والدعم السياسي من الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأخرى ومنها كوبا وليبيا (١٧). وترافقت هذه التطورات مع تغييرات في التركيبة الاجتماعية الايرلندية بفعل التحولات الاقتصادية المهمة التي حدثت في الاقتصاد الايرلندي منذ منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين، إذ تم بناء قطاع عام قوي، وخلق دعائم اقتصادية قوية، وتحول الاقتصاد الايرلندي إلى اقتصاد صناعي–خدمي، صناعي قائم على الصناعات الهندسية، وخدمي يساهم بنحو ٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي الايرلندي، وهو ما أدى إلى زيادة حجم الطبقة العاملة بنسبة تزيد عن ٦٠%، وتكونت طبقة وسطى جديدة ضمت أقساما مهمة من الكاثوليك الذين تعمل حوالي نسبة ٤٠% منهم في وظائف ادارية وتقنية، وهذا يعني السير بخطوات كبيرة في عملية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للكاثوليك داخل المجتمع الايرلندي، وقد فرضت هذه التحولات تغييراً في الخطاب السياسي للجيش

الجمهوري الايرلندي، وقبوله بخيار التسوية السلمية مع الأطراف الأخرى(١٨). وإذ بدت واضحة مؤشرات فشل الحكم البريطاني، فقد سعت الحكومة البريطانية إلى إقامة اتصالات مع ممثلي الطائفتين لبدء محادثات يمكنها أن تؤدي إلى حل المشكلة الايرلندية وإنهاء حالة العنف. ولذلك بدأت منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي عملية تفاوضية مطولة بين الحكومة البريطانية وحكومة جمهورية ايرلندة انتهت إلى توقيع المعاهدة الانكلو–ايرلندية في عام ١٩٨٥ والتي لم يقتنع بها أي من الطرفين المتنازعين في ايرلندة الشمالية، ولهذا استمرت محاولات المصالحة مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وأسفرت عن توقيع اتفاق الجمعة العظيمة في عام ١٩٩٨، وسنتناول كلا الاتفاقين في المطلب القادم(١٩).

المطلب الثاني: حلول المشكلة الايرلندية

تمخضت محاولات حل المشكلة الايرلندية عن إبرام العديد من الاتفاقيات بين أطرافها المتنازعة، وكان من ابرز تلك الاتفاقيات:

أولاً: المعاهدة الأنجلو–ايرلندية عام ١٩٨٥

عكست هذه المعاهدة تحولا مهما في توجهات رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر التي شهدت سنوات حكمها الأولى محاولة الحفاظ على السيادة البريطانية على ايرلندا، وقد وقعت هذه المعاهدة مع رئيس الوزراء الايرلندي غاريت غيتر جيرالد، ووصفت الاتفاقية بأنها انتصار للعقل والاستنارة، لأنها تقدم حلاً حاسما لإحلال السلام والأمن في ايرلندا. وتضمنت بنود المعاهدة الـ ١٣ مختلف القضايا السياسية الاقتصادية والأمنية وقواعد تعزيز التعاون عبر الحدود في المجالات كافة، وأوضحت بأن أي تغيير في وضع ايرلندا الشمالية، سيكون برضا غالبية الشعب الايرلندي، واحترام رغبة الشعب الايرلندي في عدم تغيير وضع ايرلندا الشمالية في الوقت الحاضر، وتأكيد بريطانيا استعدادها لتقديم الدعم في مجال التشريع البرلماني في حالة تلمست رغبة أغلبية الشعب الايرلندي الشمالي في إقامة ايرلندا موحدة في المستقبل. ونصت المعاهدة على تشكيل مؤتمر للحكومات، بهدف عقد اجتماعات موسعة بين المسؤولين من بريطانيا وايرلندا والمعنيين بالمشكلة الايرلندية لتعزيز السلام والاستقرار والرفاه واحترام حقوق الإنسان ومنع التمييز وحماية الميراث الثقافي، وتغيير

أنظمة الانتخابات، وتجنب التمييز الاقتصادي والاجتماعي، وسيمثل المؤتمر إطارا يُمكّن الحكومة الايرلندية من تقديم آراءها ومقترحاتها الخاصة بعمل عدة وكالات حكومية هي (اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، وكالة الاستخدام، لجنة الفرص المتساوية، مكتب شكاوى الشرطة، سلطة الشرطة) التي تعمل بشكل عام لمصلحة الكاثوليك، ومن أهداف المؤتمر أيضا تعزيز التعاون عبر الحدود في القضايا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٢٠). ويبقى تشكيل المؤتمر هو النقطة الأهم في المعاهدة، إذ تم منح حكومة جمهورية ايرلندا صلاحية المشاركة في شؤون ايرلندا الشمالية، وهو دور جديد يختلف كليا عن الدور الاستشاري الذي كانت تمارسه قبل توقيع المعاهدة. لكن الوحدويين عدّو المعاهدة محاولة للمخادعة من الحكومة البريطانية، وتتعارض مع بعض معتقداتهم ورؤيتهم أن الشمال إقليم بريطاني، وأن جمهورية ايرلندا بلد أجنبي حتى وان كان مجاوراً، ولذلك فان منحها دوراً قانونياً في حكم الشمال، مبدأ لا يقبله الوحدويون الذين عبروا عن رفضهم للمعاهدة بتظاهرات عديدة، وعدت العناصر البروتستانتية المتطرفة أن تأييدها لقرار الحكومة البريطانية وتوقيعها على المعاهدة، بمثابة خيانة عظمى تستحق العقاب، فيما رأى الجيش الجمهوري الايرلندي أنها منحت التزاماً دولياً للوحدويين بأن أي تغيير في وضع ايرلندا الشمالية لن يكون من دون موافقة الأغلبية مما يعني إمكانية استمرار الحكم بما يتفق مع مصالح هذه الأغلبية، وبالنتيجة، وبعد معارضة الوحدويين لم تحل المعاهدة مشاكل ايرلندة الشمالية(٢١).

ثانياً: اتفاق الجمعة العظيمة(٢٢)

بدأت المرحلة الأهم في مشروع بناء السلام في ايرلندا في نيسان/ابريل ١٩٩٣، إذ تم التوقيع لاحقاً في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه، وبعد مفاوضات مضنية على "اتفاقية تعهّدت فيها الحكومة البريطانية بعدم إجراء أي تغيير في وضع ايرلندا الشمالية من دون موافقة الأغلبية فيها، والعمل على بناء مؤسسات تربط الشمال بالجنوب لغرض تعزيز التعاون في مجال التجارة والسياحة. وتلا ذلك إعلان الجيش الجمهوري الايرلندي وقف إطلاق النار في ٣١ آب/أغسطس١٩٩٤، وأعقبته فصائل أخرى، على الرغم من بعض الخروقات التي حدثت لاحقاً حتى كادت عملية السلام أن تتعثر، لكن صعود حزب العمال البريطاني برئاسة توني بلير إلى السلطة، ساعد في اتفاق بريطانيا وجمهورية ايرلندا على تعيين السيناتور السابق

الأمريكي جورج ميشيل ليترأس عملية التفاوض حتى وافقت جميع القوى على وقف إطلاق النار تماماً في ١٨ تموز/يوليو ١٩٩٧. وجرت المفاوضات في العام ١٩٩٨ في قصر ستورمونت بالقرب من مدينة بلفاست، وتم التوصل إلى اتفاق "الجمعة العظيمة" (عشية أعياد الفصح–الإيستر) بين الأحزاب السياسية التي تمثل الكاثوليك والبروتستانت وحكومتي بريطانيا وايرلندا(٢٣).

أعلن السيناتور جورج ميتشل في ١٠ نيسان/أبريل١٩٩٨، التوصل إلى اتفاق للسلام في ايرلندا الشمالية، وتم توقيعه من الأحزاب السياسية التي تمثل الكاثوليك والبروتستانت في ايرلندا الشمالية وكل من حكومتي بريطانيا وايرلندا. ووفر الاتفاق فرصة تاريخية حقيقية لبداية جديدة، تتجاوز مآسي الماضي وإرثا كبيراً من المعاناة للضحايا والجرحى، وتؤكد السعي لتحقيق المصالحة والتسامح والثقة المتبادلة وحماية حقوق الإنسان، والالتزام بالمشاركة والمساواة والاحترام المتبادل كأساس للعلاقات في ايرلندا الشمالية وبين الشمال والجنوب وبين الجزيرتين بالوسائل الديمقراطية السلمية لحل الخلافات السياسية ومعارضة استخدام القوة أو التهديد بها من الآخرين لتحقيق هدف سياسي سواء فيما يتعلق بهذه الاتفاقية أو غيرها. وقد وضع الاتفاق ترتيبات ديمقراطية لضمان نجاحه وترسيخه، وتمثلت الترتيبات الدستورية والمؤسسية في هيئة تشريعية في ايرلندا الشمالية، ومجلس وزاري شمالي وجنوبي، وهيئات تنفيذية ومجلس بريطاني– ايرلندي، ومؤتمر غير حكومي بريطاني–ايرلندي، وأن تكون كل التعديلات التي تجري على البرلمان والدستور الايرلنديين متناسقة ويعتمد بعضها على بعض، خصوصاً وأن وظيفة الهيئة التشريعية ومجلس الشمال والجنوب، متعلق بعضها ببعض بصورة وثيقة، ويعتمد نجاح أحدهما على نجاح الآخر، ونص الاتفاق على إقامة مؤسسات لايرلندا الشمالية تتمتع بحكم شبه ذاتي وسلسلة من التدابير والإجراءات التي وضعت حداً لعقود من العنف، وهي(٢٤):

١. الإطار السياسي

استهدف اتفاق الجمعة العظيمة في بنوده ومضامينه الحلول محل الاتفاقية الأنجلو–ايرلندية، وأكد الاتفاق أن الاقتراع العام هو الذي سيحدد مصير ايرلندا وفق رغبة أغلبية السكان، وان اختيار الأغلبية من الشعب (البروتستانت) هو استمرار الاتحاد مع بريطانيا، ولكن الاتفاق لا يلغي إمكانية توحيد ايرلندا وهو الهدف الأساس للكاثوليك إذا ما أعربت أغلبية الشعب عن ذلك، وضمانا لتحقيق خيار الشعب في ايرلندا الشمالية، تتعهد الحكومتان البريطانية والايرلندية بتعديل دستورهما، إذ تتخلى لندن عن قانون أصدرته في عام ١٩٢٠ يفرض سيادتها على ايرلندا الشمالية، وتتخلى دبلن عن مطالبتها بأراضي الشمال، وان سلطة الحكومة ذات السيادة وسلطاتها القضائية في ايرلندا الشمالية ستمارس بحيادية وباسم الشعب كله على اختلاف تقاليده وعاداته، وتعتمد على احترام مبادئ المساواة والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحرية، بعيداً عن التمييز بين المواطنين واحترام التكافؤ والتعامل العادل للهوية. ويقترن هذا بحق المواطنين من شعب ايرلندا في تحديد هويتهم الشخصية، وان يقبلوا بصفتهم بريطانيين أو ايرلنديين أو كلتا الهويتين، وتأكيد الحكومتين على حقهم وحريتهم في نيل المواطنة، وعدم تأثرهم بأي تغيير مستقبلي يحدث في الوضع القانوني لايرلندا الشمالية.

٢. المؤسسات السياسية

وضع الاتفاق بعض الترتيبات المهمة على الصعيد السياسي، فقد نص على تشكيل جمعية محلية تضم ١٠٨ أعضاء، يتم انتخابهم بالاقتراع النسبي، ويمارسون الصلاحيات التشريعية والتنفيذية، ويستعيدون صلاحيات المؤسسات الوزارية التي تدار تحت وصاية لندن وايرلندا الشمالية، وينبغي أن يكون التصديق على أي قرار سياسي بأغلبية بروتستانتية وبأغلبية كاثوليكية أو بأغلبية ٦٠% من أعضاء الجمعية أو ٤٠% على الأقل من كلا الطرفين، وتتولى الجمعية تعيين رئيس الوزراء، وتوزع الوزارات حسب أهمية كل طرف، وتكون وزارة ايرلندا الشمالية هي صلة الوصل بين بلفاست ولندن.

ونص الاتفاق على تشكيل مجلس من الشمال والجنوب، يتألف من مندوبين عن اولستر والجمهورية الايرلندية إلى جانب رئيسي وزرائهما، وتكون مهمة المجلس تطوير التعاون في مجالات السياحة والبيئة والنقل والزراعة والصيد، وبحث مصير السجناء، ويقدم المجلس مقترحاته إلى برلماني ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا، وتضمن الاتفاق أيضا تشكيل مجلس ايرلندي–بريطاني، يضم جميع مناطق الحكم الذاتي للمملكة المتحدة (ايرلندا الشمالية، اسكتلندا، ويلز، انكلترا، جمهورية ايرلندا)، ويعقد المجلس اجتماع قمة بواقع مرتين سنوياً لتحسين التعاون بين أطرافه.

٣. حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص

تعهد الموقعون على اتفاق الجمعة العظيمة بالاحترام المتبادل للحقوق المدنية وحرية الشعائر الدينية لكل جماعة، وحق كل فرد في اختيار مكان إقامته بحرية، وأن تقوم بريطانيا بتضمين الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان في قانون ايرلندا الشمالية. وأشار الاتفاق إلى أهمية أن تكون الوظائف العامة التي يهيمن عليها البروتستانت متاحة أمام الجميع، وتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الإنسان في ايرلندا الشمالية، تضم ممثلين عن كلتا المجموعتين، فضلا عن لجنة لتكافؤ الفرص، وأن تنشئ حكومة جمهورية ايرلندا أيضا لجنة لحقوق الإنسان، على أن يتم إنشاء لجنة مشتركة تمثل الهيئتين بهدف وضع ميثاق يوضح الإجراءات المشتركة لحماية الحقوق الأساسية لكل مقيم في جزيرة ايرلندا، وتعهد المشاركون بزيادة المساعدات المالية لتعويض ضحايا النزاع في ايرلندا الشمالية، وبرامج الدعم بين المجموعتين والتي تعد عنصراً ضرورياً للمصالحة، والاستعانة بالهيئات من أجل انجاز نتائج عمل لجنة ضحايا ايرلندا الشمالية. وسيتطلب ذلك تخصيص موارد كافية بما في ذلك التمويل القانوني طالما يكون ضرورياً لتلبية احتياجات الضحايا والنهوض بأعباء برامج الدعم التي أساسها المجتمع. وأقر الموقعون على الاتفاق أهمية العمل الذي تقوم به العديد من المنظمات لتطوير المصالحة والفهم المتبادل لطبيعة المجتمع والتقاليد في ايرلندا الشمالية والعلاقة مع ايرلندة الجنوبية، وان هذا العمل يؤدي دوراً حيوياً في تعزيز السلام، وتعهد الموقعون بالدعم المستمر

لهذه المنظمات ودراسة الجوانب الايجابية في مسألة المساعدة المالية لدعم عملية المصالحة. إن الجانب الأساس في عملية المصالحة هو دعم ثقافة التسامح على مستوى المجتمع كله، بما في ذلك مبادرات تسهيل ودعم التعليم الموحد والإيواء المختلط، وأهمية الاحترام والتفاهم والتسامح فيما يتعلق بالاختلاف اللغوي في ايرلندا الشمالية وبين اللغتين الايرلندية والاسكتلندية، وتأكيد أنها لغات مجتمعات عرقية مختلفة وهي جزء لا يتجزأ من الثروة الثقافية لجزيرة ايرلندا. وتشجيع الأحزاب السياسية لضمان الاتفاق بان هذا الالتزام سوف يلاقي دعماً من أية جمعية جديدة بطريقة تأخذ فيها بنظر الاعتبار رغبات وحساسيات المجتمع. وإقرار أطراف الاتفاق بحساسية استخدام الرموز والشعارات للأغراض العامة، والحاجة تحديداً إلى إنشاء مؤسسات جديدة لضمان استخدام هذه الرموز والشعارات بطريقة تدعم الاحترام المتبادل بدلاً من التقسيم، وأن تكون هناك ترتيبات لمراقبة ذلك، ودراسة أي عمل قد يكون مطلوباً.

٤. نزع الأسلحة والشرطة والسجناء

أكد الاتفاق على التزام الإطراف كافة بنزع تام للأسلحة من جميع المنظمات شبه العسكرية في مدة لا تتجاوز العامين بعد إعلان نتائج الاستفتاء الذي سينظم في ايرلندا الشمالية وجنوب الجزيرة، ونص الاتفاق على إنشاء لجنة للإشراف على عمليات نزع الأسلحة على أن تقدم الحكومتان خطة بذلك قبل نهاية شهر حزيران/يونيو، وإنشاء لجنة للبحث في احتمال القيام بعمليات مبكرة لإطلاق سراح المحتجزين من مليشيات الطرفين، وتتولى لجنة ثالثة عملية إصلاح الشرطة في ايرلندا الشمالية.

٥. الأمن

أقر الموقعون على الاتفاق بأن حفظ الأمن قضية مركزية لأي مجتمع، وأن تاريخ التقسيم العميق لايرلندا الشمالية، جعلها تعيش حالة انفعالية بدرجة عالية، وتعاني من جراح كثيرة وعميقة، وان الكثير من الأفراد وعوائلهم قدموا تضحيات، وعبروا عن

إيمانهم بان الاتفاقية ستوفر الفرصة لبداية جديدة لحفظ الأمن في ايرلندا الشمالية، وتتيح فرصة جديدة لإحداث توزيع سياسي جديد، يعترف بشرعية وقيمة الهوية ومشاعر الولاء وروح الشعب لجميع قطاعات المجتمع، وهي فرصة ينبغي أن تدرس وتطور لخدمة حفظ النظام لتركيبة المجتمع بأكمله والذي ينبغي أن يعيش في بيئة آمنة ومنزوعة السلاح. وأوضح الاتفاق أن الحكومة البريطانية ستحاول في اقرب فرصة ممكنة إعادة النظر في ترتيبات الأمن، آخذة في الحسبان مستوى التهديدات وخطة شاملة تتضمن خفض عدد القوات المسلحة، وتقليص دورها، وإزالة المنشآت الأمنية كنقاط التفتيش على مختلف الطرق. وينبغي أن يتضمن تطوير بيئة آمنة على أساس هذا الاتفاق، تسوية الممارسات والترتيبات الأمنية، وقيام الحكومة البريطانية بتحقيق تقدم بهدف عودة الترتيبات الطبيعية في ايرلندا الشمالية وبما ينسجم مع مستوى التهديد وبإستراتيجية شاملة معلنة تتعامل مع تقليص أعداد ودور القوات المسلحة في ايرلندا الشمالية الى مستويات تكون متناغمة مع مجتمع آمن طبيعي، وإبعاد القواعد الأمنية وقوات الطوارئ من ايرلندا الشمالية، وبما ينسجم مع إجراءات أخرى تكون مناسبة مع مجتمع آمن طبيعي. ولعل الأهم في هذا الصدد بدء الحكومة الايرلندية بمراجعة واسعة المدى لأي انتهاك لقوانين الدولة في حقبة ١٩٣٩-١٩٨٥، مع وجود رؤية نحو الإصلاح والعفو عن بعض الأجزاء التي لم تعد تسمح بها الأوضاع. وأقر الاتفاق تشكيل لجنة مستقلة لتقديم التوصيات حول ترتيبات حفظ الأمن المستقبلية في ايرلندا الشمالية، ووسائل تشجيع ودعم المجتمع لهذه الترتيبات على نطاق واسع ووفق مبادئ الاتفاق، وستكون اللجنة ممثلة بخبير دولي من بين أعضائها، وسيطلب منها التشاور وكتابة التقارير في مدة لا تتعدى صيف عام ١٩٩٩. وحدد الاتفاق أهداف نظام العدالة الجنائية بالاتي:

- توفير نظام عدالة عادل وغير متحيز لمجتمع ما.
- توفير نظام عدالة يستجيب لهموم المجتمع ويشجع على مشاركة الجميع إذما يكون مناسباً.
- أن يحظى بثقة جميع أطراف المجتمع.

– تقديم العدالة بشكل كفوء وفعال.

– إجراء مراجعة واسعة للعدالة الجنائية من قبل الحكومة البريطانية عبر آلية مستقلة، وبالتشاور مع الأحزاب السياسية الأخرى، وتكون المراجعة سريعة وتتضمن تشاوراً واسعاً، ويعد وزير الدولة تقريراً في مدة لا تتعدى خريف عام ١٩٩٩، وسيناقش تنفيذ التوصيات وحصيلة المراجعتين مع الأحزاب السياسية ومع الحكومة الايرلندية.

٦. الاقتصاد

أشار الاتفاق في المجال الاقتصادي إلى أن الحكومة البريطانية ستعمد إلى تطبيق إستراتيجية جديدة للتنمية في ايرلندا الشمالية، وتواصل إتباع سياسات موسعة لتحقيق نمو اقتصادي قوي واستقرار ودعم الضمان الاجتماعي بما في ذلك تنمية المجتمع وتقدم المرأة في الحياة العامة. وتحددت ابرز مجالات التقدم بالاتي:

– إستراتيجية تنمية إقليمية جديدة لايرلندا الشمالية، بهدف حل مشاكل المجتمع المقسم، وتحقيق التماسك الاجتماعي في المناطق الحضرية والريفية والحدودية، وحماية البيئة وتقديم رؤى جديدة لقضايا النقل وتقوية البنى التحتية للمنطقة، وتنمية موارد المناطق الريفية وتجديد المراكز الحضرية الرئيسة.

– إستراتيجية تنمية اقتصادية جديدة لايرلندا الشمالية، وفق المنهج المطلوب من الجمعية الجديدة والتي يمكن أن تنهض بأعباء التخطيط الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد، طالما كان ذلك مرتبطا بإستراتيجية التنمية الإقليمية.

– إجراءات لتحقيق المساواة في التوظيف، وتشمل توسيع وتعزيز التشريعات المناهضة للتمييز، ومراجعة جوانب الضمان الوطني لتشريع التوظيف العادل في أقرب وقت ممكن، ومبادرة اجتماعية تهدف إلى مواجهة البطالة وتقليصها بين المجتمعين تقليصاً تدريجياً من خلال الاحتياجات الموضوعية المحددة كهدف.

لقد سعت الحكومتان البريطانية والايرلندية إلى تحقيق تسوية تتجاوز دعم المجتمع وتضع نهاية للعنف، ويبدو أن ذلك تحقق عبر مساومة جرت ليس فقط بين الوحدويين والقوميين بل وأيضا بين الموالين والجمهوريين. وحظيت التسوية في

الاستفتاءين الذين اجريا في اليوم نفسه في ٢٢ أيار/مايو١٩٩٨ بدعم الأغلبية الواسعة في الشمال (٧١%)، وبأغلبية ساحقة في الجنوب (٩٤%)، وكان الأهم هو الاعتراف حتى بين المعارضين الوحدويين في ايرلندا الشمالية(٢٥). وتباينت الرؤى تجاه الاتفاق وتفسيره بين المختصين والسياسيين، فقد رأى البعض بأنه نقطة البداية لعلاقات جديدة ليس في ايرلندا الشمالية فقط، بل وفي عموم جزيرة ايرلندا، وبين الجزيرتين في ايرلندا وبريطانيا العظمى، وأعلن آخرون أن الاتفاق كان خطأ، ويمكن أن يفتح الباب لمطالبات غير مقبولة من كلا الجانبين، ورأى فيه البعض خطوة ايجابية من اجل الاتحاد، ورأى آخرون انه نصر للقوميين، وأشار له العديدون كتسوية تاريخية بين مجتمعين ونقطة بداية لتحول بين ثقافتين وإحداث تغييرات مؤسسية ودستورية. وقد انعكس كل ذلك على موقف الأحزاب السياسية الايرلندية الشمالية من الاتفاق، والذي تباين بشكل نسبي، فقد حصل ديفيد ترمبل زعيم حزب اولستر الوحدوي البروتستانتي على تأييد أعضاء اللجنة التنفيذية في الحزب بأغلبية الثلثين من أصل ١١٠ عضواً في اللجنة. وعبّر بعض أعضاء حزب الشين فين الجناح السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي عن القلق من بعض أجزاء الاتفاق، مؤكدين على وجود جوانب ايجابية كبيرة وقوية في نقاط أخرى، وهذا ما دعا الحزب إلى تبيان أهمية قراءة الاتفاق جيداً ودراسة مضمونه بدقة وهل أن الاتفاق سيصل بطريقة انتقالية إلى الهدف الأساسي للحزب وهو إعادة توحيد ايرلندا بشكل نهائي. ويبقى العامل الأهم في نجاح الاتفاق ودعمه وتأييده، هو اتفاق الإرادات السياسية الرسمية والشعبية، فقد أعلن جيري ادمز زعيم الشين فين أن حزبه مهتم بالتوصل إلى تسوية بكافة الطرق نتيجة الإجماع العام داخل ايرلندا الشمالية على أهمية استمرار عملية تحقيق السلام وحل القضايا كافة التي تعترض الوصول لحل نهائي، وهو ما يعكس رؤية إستراتيجية للحزب لأهمية التسوية وعدم النكوص عنها والرجوع مرة أخرى إلى دائرة العنف الاثني، وعزز ذلك إعلان ديفيد ترمبل زعيم حزب الستر الوحدوي عدم رجوع الالستر عن اتفاق السلام الذي عقد في نيسان/أبريل١٩٩٨، وأهمية تحقيق التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، والمصالحة بين الأطراف الرئيسة من الكاثوليك والبروتستانت(٢٦).

ولكن اتفاق الجمعة العظيمة واجه أيضا عقبات عديدة بعد توقيعه ومحاولة وضعه قيد التنفيذ، فقد برز الخلاف حول العلاقة بين نزع سلاح المليشيات المسلحة في الإقليم وتحديداً الجيش الجمهوري الايرلندي، وبين عملية نقل السلطة إلى الهيئة التنفيذية المشتركة، ومشاركة الشين فين بها وهي الجناح السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي، وهي المعضلة التي تراوحت بين الانفراج والتأزم على امتداد العامين اللاحقين لتوقيع الاتفاق. إذ سعى الجيش الجمهوري الايرلندي إلى الاحتفاظ بجزء كبير من ترسانة أسلحته، وبالمقابل فإن حزب الستر الوحدوي لم يبد ميل للتنازل أو المرونة، ولكن يظل الجيش الجمهوري وجناحه السياسي مطالباً من قواعده بتحقيق مكتسبات واضحة وعملية في مقابل هذه التنازلات، وخصوصاً مكتسبات اقتسام السلطة والإفراج عن أعضاء الجيش الجمهوري في السجون البريطانية، وذلك ما جعل قيادة الشين فين تشعر أنها مهددة من قواعدها، وان عليها ألا تلقي بورقة الضغط الوحيدة لديها قبل إتمام الصفقة السياسية لتقنع هذه القواعد بالتخلي عن السلاح(٢٧).

المطلب الثالث: انعكاسات المصالحة الوطنية على السلم الأهلي في ايرلندا الشمالية

كان اتفاق الجمعة العظيمة نقطة تحول مهمة في تاريخ الصراع في ايرلندا، وأصبحت ايرلندا من بعده أنموذجا مهما للمصالحة وتسوية النزاعات، أكد الاتفاق على ضرورة تحديد الخطوات للوصول إلى النتائج، ودور الحوار وتفعيل بنود الاتفاق التي وضعت حداً للعنف (المؤسسات السياسية)، ويبقى الأهم في القضية لصناع السياسة هو القدرة على وضع حل لأكثر القضايا عنفاً في المجتمع، وأن الحوار مع المتشددين يمكن أن يصنع السلام، ويبقى التحدي الأبرز هو الانتقال المجتمعي من مجتمع منقسم إلى مجتمع أكثر اندماجاً(٢٨). ونجد في الجانب الاقتصادي أن الاقتصاد الايرلندي الشمالي، يعتمد بشكل رئيس على الصناعات الهندسية التي تساهم بحوالي ٢٧,١% من الناتج المحلي ويعمل فيها ٢٣,٥% من إجمالي اليد العاملة، ويساهم

قطاع الخدمات بأكثر من ٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيه أكثر من ٧٠% من اليد العاملة، فيما تساهم الزراعة بحوالي ٤,٤% فقط من الناتج المحلي، ويعمل فيها اقل من ٦%، ويمثل هذا تغييراً جذرياً في طبيعة الاقتصاد الايرلندي القائم على تربية الماشية والرعي، وانعكس هذا التغيير ايجابيا على مستوى المجتمع فهناك ٣٥% من الكاثوليك يعملون في المستويات الإدارية، منهم ٣٥% في الإدارات العليا، بل أن ٣٠% منهم مديرون في القطاع الخاص، فيما لا تتجاوز نسبة الكاثوليك من سكان ايرلندا الشمالية ٣٨,٦% تقريباً(٢٩).

وهناك من يرى أن اتفاق الجمعة العظيمة بداية لإمكانية حصول ايرلندا على مساعدات اقتصادية كبيرة إذا ما نجح السلام فيها، وهو ما سيفتح الطريق أمام الناس في ايرلندا لبناء مجتمع يرتكز على السلام الدائم والعدالة والمساواة. وكان اتفاق السلام يحمل في ثناياه مزايا لايرلندا التي ستحصل على مساعدة مالية مستمرة من لندن تقدر مساعدة بثلاث مليارات من الجنيهات الإسترلينية سنويا، وستتمتع ايرلندا الشمالية بتكامل اقتصادي اكبر مع الجنوب، مما يؤدي إلى تحسين وتطوير وضعها الاقتصادي، فالعلاقات بين بريطانيا وجمهورية ايرلندا لها تأثيرها على العلاقة بين بريطانيا وايرلندا الشمالية أيضا، وهذا ما أوضحه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في سنوات حكمه مراراً مذكراً بالقيم المشتركة بين ايرلندا وبريطانيا، موضحا أن تغير الوضع بين لندن ودبلن يمكن أن يكون له تأثير ايجابي على الخطوات في ايرلندا الشمالية، وقد أدت كلتا الحكومتين دوراً مهماً في خطوات التطبيق والتفاوض وبدون تأثيرهما كان يمكن للاتفاق أن يفشل بعد وقت قصير من انجازه(٣٠). ولعل من السمات المهمة في ايرلندا الشمالية سمة الديناميكية الاجتماعية التي يمكن أن تساهم في التحول الاجتماعي لاحقا بعد تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد هي الهجرة الجديدة، فإحصائيات العام ٢٠١١ توضح أن ٥% من السكان لهم هويات غير البريطانية والايرلندية أو الايرلندية الشمالية، وهناك ما دون ٤,٥% ولدوا خارج بريطانيا وايرلندا، وحوالي ٢,٥% من هذه الأقلية مؤلفة من مهاجرين جدد من دول عديدة لأسباب

عديدة أبرزها أنهم من الكاثوليك وخصوصاً البولنديين واللتوانيين فضلا عن مستوياتهم المهارية الجيدة(٣١).

ويبقى الدور الخارجي هو الأبرز الى جانب العوامل الداخلية، وتمثل الدور الخارجي في ثلاثة عوامل رئيسة هي:

– التفاعل الأوروبي بين الأفراد والمجموعات، وتأثير أحداث معينة في عملية السلام: فقد تزايد اندماج بريطانيا وجمهورية ايرلندا في منطقة أوروبا وبالشكل الذي يمكن أن يكون له تأثيره في النزاع في ايرلندا الشمالية، فكلتا الدولتين لهما حدود مشتركة بينهما من جهة، وبينهما وبين ايرلندا الشمالية من جهة ثانية.

– انغماس أفراد مهمين أو مجاميع مؤثرة مثل اللوبي الايرلندي–الأمريكي في الولايات المتحدة ودورهم المؤثر في مفاوضات اتفاق الجمعة العظيمة، فضلا عن عدة شخصيات أدت أدوارا مهمة كالرئيس الأمريكي بيل كلينتون (١٩٩٣–٢٠٠١) والسيناتور الأمريكي جورج ميتشل سعيا لإيجاد حل للنزاع في ايرلندا الشمالية.

– الهجمات الإرهابية التي تعرض لها مركز التجارة العالمية وأدت إلى جانب عوامل أخرى دوراً مهما في انجاز بعض البنود بحلول نهاية العام ٢٠٠١(٣٢).

المبحث الثالث: فرص وقيود الاستفادة من تجربة تحقيق المصالحة الوطنية والسلم الأهلي في ايرلندا على حالة العراق

على الرغم من ان هناك ثمة تشابه واختلاف بين الحالتين العراقية والايرلندية في مجال المصالحة ، فالتشابه يمكن من إذ طبيعة المشكلة فهي ذات البعد (مذهبي–طائفي) لكن الاختلاف يتجلى لنا اكثر وضوحا من خلال فحوى المشكلة ، فهنالك معوقات عدة تقف عائق لتجهض أي محاولة للمصالحة ومنها الطائفية السياسية ، تفشي ظاهرة الفساد، المحسوبية الحزبية، المناطقية. فمحاولة البعض في المحافظة على الامتيازات التي اكتسبت على المستوى الشخصي أو الحزبي يقف عائق اساس في طريق المصالحة أو التسوية ثم السلم الاهلي بسبب ضعف ان لم نقل الوعي الكافي لتنازل من اجل المصلحة العامة وتحقيق سلم مجتمعي دائم.

كان أساس المصالحة في ايرلندا هو الاعتراف بالآخر على قدم المساواة، وحقه في ممارسة شعائره الدينية بكل حرّية، وإزالة أسباب التوتر الطائفي، لاسيّما نزع السلاح الذي كان واحداً من العقد الكبيرة، وقد كان التوافق على ذلك، وإنهاء الكفاح المسلح، وانتخاب الجمعية في ايرلندا الشمالية، أمرا أساسياً للوصول إلى المصالحة الوطنية. ولعبت منظمات المجتمع المدني في ايرلندا الشمالية دوراً إيجابياً في نشر قيم ثقافة جديدة تقوم على أساس الحوار، ونظمت ورش عمل للمصالحة في برامج الشباب والقادة والنساء، فضلاً عن تعميم ثقافة التسامح، ونبذ العنف، ومعالجة آثار الطائفية. ويعني ذلك كنتيجة عامة مستخلصة، أن نجاح أية تجربة مصالحة وطنية، تقتضي مشاركة الجميع من دون إقصاء أو تمييز أو تهميش لأي اعتبارات سياسية أو دينية أو أثنية أو لأي سبب آخر، أما مرتكبون الأخطاء ومقترفو الجرائم فالقضاء وحده هو الفيصل في الحكم وعلى أساس الادعاء الفردي من المتضررين.

ولكن الحديث عن العراق وإمكانية الاستفادة من التجربة الايرلندية في تحقيق المصالحة الوطنية فيه، يبدو طويلا، إذ نسمع منذ سنوات عن المصالحة الوطنية العراقية ونتابع أخبار لقاءاتها ومؤتمراتها التي عقدت في مختلف البلدان، وبمباركة عربية وإسلامية وأمريكية ودولية كان على رأسها مديرة معهد السلام الأمريكي ونائب رئيس حكومة ايرلندا الشمالية وغيرهم ممن كانوا موجودين في اغلب بلدان العالم إلا العراق بحثا عن المصالحة الوطنية العراقية المفقودة معتمدين على خبراء المصالحة الوطنية المنتدبين من ايرلندا وجنوب إفريقيا وشخصيات من دول عربية وإسلامية متفرقة إضافة إلى جهود وزارة المصالحة ووزير الحوار الوطني ووزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية وغيرهم. وقد ينصرف الذهن إلى أن المقصود من فكرة المصالحة الوطنية، هو "نسيان الماضي" وتجاوزه تحديداً، لكن مسألة المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية أعقد من ذلك بكثير، وبقدر ما تقتضي المصالحة إنجاز عملية التحوّل بوضع حد للماضي، فإن هذا الأخير ينبغي أن يظل في دائرة الضوء، لكي تبقى الذاكرة حيّة، والمصالحة لا تعني المبدأ الأخلاقي الذي يقوم على الصفح من جانب المنتصر الذي هو بموضع الاقتدار، بل تعني مشاركة الجميع في الانطلاق من الواقع الانتقالي الجديد

لإعادة البناء خارج دائرة الثأر والانتقام والكيدية في إطار قواعد للتحوّل الديمقراطي، واعتماد مبدأ التوافق، وهذا ما احتاجت إليه عملية إعداد الدساتير وضمان حقوق الجميع من دون تمييز، بالعمل على مشاركتهم في إطار "الديمقراطية التوافقية" كمرحلة مهمة وخيار حيوي للانتقال الديمقراطي(٣٣).

المطلب الأول: جهود المصالحة الوطنية في العراق

تطرح التجربة العراقية في المصالحة الوطنية العديد من المتطلبات المهمة والأساسية لفهم هذه العملية، ولعل الأهم فيها هو تعريف المصالحة الوطنية على وفق الرؤية الحكومية والتي تشير إلى أن المصالحة تعني: (تسوية تاريخية عراقية، تضمن الاتفاق والشراكة على الشكل النهائي لتوزيع السلطة والثروة وقضايا الأرض والإدارة، وتتجسد بمبادئ والتزامات متبادلة تلتزم بها أطراف التسوية، وتستند إلى أسس كالأمن الشامل مقابل المشاركة الشاملة والتسوية الشاملة وليس التنازل أحادي الجانب ومبدأ اللاغالب واللامغلوب وسلمية الصراع بما يضمن إسقاط العنف كورقة سياسية)(٣٤). ويمثل واقع تصاعد وازدياد وتكرار الدعوات للمصالحة الوطنية في العراق بحد ذاته يعد مؤشرا على ارتقاء الوعي السياسي والاجتماعي صوب البحث عن مساومة تاريخية تطوي أحد أكثر واكبر الفصول درامية ودموية في تاريخ العراق المعاصر، لكنها هذه المصالحة، وشأن كل فعل له علاقة جوهرية بالمستقبل، تفترض تأسيساً عقلانياً ووجدانياً من اجل المساهمة في إرساء أسس السلام الحقيقي والمصالحة الوطنية الفعلية(٣٥). وكان بمقدور الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ إعلان العفو العام، أو ما يدعى في بعض الأوقات بالمصالحة الوطنية بين الفرقاء السياسيين، بما يضمن تحقيق حالة السلم الأهلي التي لا يمكن الوصول إليها والذاكرة السيئة حية، بل وتشحن وتعبأ في بعض الأحيان اتجاه (الآخر الواتر)، كلما رغب أبناء الذاكرة السيئة(الجريحة) بتحقيق بعض المكاسب السياسية المؤقتة أو الدائمة. وكان بمقدور سياسة معاقبة المسؤولين الأساسيين المذنبين، أن تعفي أقلياته (إثنياتهم أو طوائفهم الدينية) من وصمة التجريم ولاسيما في المجتمعات الإسلامية، إذ يغدو هؤلاء المعاقبون بمثابة

جسر اجتماعي–قانوني للسلم الأهلي بين الجماعات التي خاضت صراعات سياسية جعلت أحدهما حاكماً والآخر محكوماً، مما جعل تولي أحداهما السلطة كأنه تولي كل طائفته أو أثنيته السلطة، لكن الأهم من العقاب، وحتى من التعويض عن الضرر، أن تبقى كلمة العدالة التي تثبّت بشكل علني مسؤوليات كل المشاركين في الانتهاكات وارتكاب الجرائم، وتعدد الأماكن الخاصة المتعلقة بالمعتدي وبالضحية في علاقة تقوم على المسافة العادلة(٣٦)، وان يكون النسيان والمصالحة في إطار لجنة للحقيقة والمصالحة، تقوم الدولة بمهامها بعد عام ٢٠٠٣، الا انها لم تتخذ تلك الخطوة في إطار ما يعرف بآليات العدالة الانتقالية، وإن كانت قد طبقت بعضها شكلياً من دون أن تنجح في معالجة الذاكرة الموتورة حتى أن عملية المصالحة لم تكن برنامجاً مدروساً يعكس عملية مستمرة بمقدار ما ربط بقضية الصراع على السلطة(٣٧).

وكان أول مؤتمر للمصالحة الوطنية قد عقد في اربيل في نهاية شهر آذار/مارس٢٠٠٤ بدعوة من السيد مسعود البارزاني لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية بين الجميع انطلاقا من مبدأ نبذ الثأر والانتقام، لكن المؤتمر لم يحقق أهدافه المنشودة نتيجة لعدم تطبيق توصياته بسبب عدم جدية الأطراف المشاركة وغياب أطراف أساسية اخرى مثل الأحزاب الشيعية الفاعلة وشخصيات سياسية عراقية مستقلة(٣٨). وعقد في بغداد في ٢٦ آب/أغسطس٢٠٠٦ مؤتمر للعشائر العراقية في إطار جهود المصالحة الوطنية وإزالة الاحتقان الطائفي ومظاهر العنف التي تسود في مناطق متعددة من وسط وجنوب وغرب العراق، وحضر المؤتمر رئيس الوزراء ورئيس البرلمان وعدد من الوزراء، فضلا عن أكثر من ٦٠٠ شخصية من شيوخ العشائر والقبائل وشخصيات عراقية من خارج العراق. وأقر المؤتمر العديد من المقررات في بيانه الختامي وأبرزها(٣٩):

– تأجيل العمل بنظام الفدرالية لفترة معينة، لكن الحقيقة هي أن شكل الدولة الاتحادي صار من الخطوط الحمراء التي لا يمكن التنازل عنها بتأجيل الفدرالية أو إلغاء قواعدها لأنها خيار وحيد في استمرار العيش المشترك ومنع عودة الحكم المركزي.

– إعادة تقييم هيئة اجتثاث البعث.

المطلب الثاني: المصالحة الوطنية في العراق...الواقع والطموح

إنَّ المصالحة الوطنية تفترض بلوغ الجميع حقيقة الوطنية، وهي الاستعراق ، أي النظر إليه على أنه أولا وقبل كل شيء هوية ثقافية سياسية لها معناها الخاص ومذاقها المتميز في التاريخ والمعاصرة، وأنها غير معقولة وغير مقبولة خارج تراثها الرافدي والعربي والإسلامي والتي ينبغي أن يكون الانتماء لها والعمل من اجلها معياراً للحق والحقيقة في كل شيء بما في ذلك تجاه كل الأشكال المحتملة للمصالحة(٤٠). وقد شكلت الحكومة العراقية وزارة خاصة بالمصالحة الوطنية أنيطت بها مهام هذه العملية في ظل التطورات الأمنية بعد خطة فرض القانون، ولكن حالة عدم الاستقرار السياسي والتخبط المستمر في الأداء الحكومي نتيجة لمختلف أوجه القصور السياسي والأمني، انعكس سلبيا وبشكل واضح على عمل هذه الوزارة التي كان من المفترض أن تكون قادرة على تحقيق حالة الاندماج، وتصحيح مسارات الهوية العراقية التي تمثل اليوم مدخلاً حقيقياً لحل جميع الأزمات والمشكلات في العراق(٤١). ويرى الرئيس العراقي فؤاد معصوم أن المصالحة الوطنية هي وسيلة للسلم الأهلي بين مكونات المجتمع العراقي، وان دول العالم مهتمة بمساندة العراق ضد داعش، ووصف الدول التي لم تشارك بهذه المساندة بأنها لم تقف ضد هذا المشروع، وأضاف معصوم "نحن لحد الآن لم نصل لمستوى المواجهة مع داعش بسبب الانقسامات والخلافات السياسية (على سبيل المثال كانت اكبر نسبة لتجمع الكورد في العاصمة بغداد، إذا ما قورنت باربيل والسليمانية، إذ كان عدد سكان الكورد في بغداد مليون شخصا)". وبين الرئيس العراقي أن الدستور العراقي يدعو إلى المساواة بين مكونات المجتمع العراقي، لكن عمليا نجد هذه المساواة غير متوفرة، ودعا معصوم إلى الافادة من تجارب الشعوب الأخرى مثل ايرلندا وجنوب إفريقيا لتحقيق المصالحة الوطنية بين أفراد الشعب العراقي(٤٢).

وتدرج ضمن جهود المصالحة الوطنية أيضا الجهود البرلمانية في هذا المجال، وقد قال مقرر اللجنة القانونية النيابية النائب التركماني حسن توران "إن تجربة

ايرلندا الشمالية في فض النزاعات هي ذات أهمية كبيرة في مجال النزاع والمصالحة الوطنية ولا بد للتجربة العراقية الاستفادة منها"، وجاء ذلك في أثناء مداخلته ضمن القراءة الثانية لمشروع قانون التصديق على اتفاقية إنشاء المجلس الوزاري التجاري بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة المتحدة وايرلندا الشمالية والمقدم من لجنة العلاقات الخارجية في الجلسة السابعة والعشرين لمجلس النواب يوم الاثنين ٢٠١٥/٤/٦ والتي حضرها ٢١٦ نائبًا وتم التصويت فيها على مشروعي قانونين إضافة إلى إنهاء القراءة الأولى والثانية لثلاثة مشروعات قوانين والمباشرة بمناقشة قانون الأحزاب السياسية، إذ اقترح النائب حسن توران الافادة من تجربة ايرلندا في فض النزاعات وتحقيق المصالحة الوطنية لما لها من خبرة في هذا المجال(٤٣).

ويبقى دور الدعم الدولي في انجاز عملية المصالحة الوطنية في العراق، فقد أشاد نائب رئيس وزراء ايرلندا الشمالية مارتن ماجينيس بالتقدم الحاصل في العراق على طريق المصالحة الوطنية وتحسن الأحوال الأمنية، على وفق ما أعلن عنه بيان لرئاسة الجمهورية. وكان ماكغينيس قد وصل إلى بغداد على رأس وفد لتشجيع الفصائل كافة على مواصلة جهودها الرامية إلى إتمام المصالحة ووقف أعمال العنف، وأعرب عن تفاؤله بنتيجة هذه المحادثات، مضيفا أن العملية ليست سوى في أيامها الأولى(٤٤)، وحث ماجينيس وهو متمرد بارز سابق في منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي العراقيين على الاستفادة من تجربة وطنه الذي عانى عقودا من الصراع الطائفي، قبل أن يصل إلي السلام، وكان ماجينيس يتحدث أمام مؤتمر عن المصالحة الوطنية في بغداد شارك فيه ساسة من مختلف الطوائف والأعراق التي يتألف منها العراق(٤٥). وعبّر عن الدور الأمريكي في دعم المصالحة الوطنية في العراق السفير الأميركي في العراق ستيوارت جونز الذي أكد دعم بلاده للجهود التي يبذلها رئيس مجلس الوزراء العراقي حيدر العبادي للمصالحة الوطنية، وأشار إلى رغبة جميع المكونات العراقية للتوحد ضمن إطار دولة سيادية موحدة، وفيما لفت أن العبادي جاء في وضع صعب، وقدم نفسه بشكل مميز في المحافل الدولية، بين أن الرئيس الأميركي باراك اوباما معجب بما يقوم به العبادي. وقال جونز "أنا أدعم جهود رئيس الوزراء حيدر العبادي والمحيطين به من الذين يقومون بطرح أفكار من شأنها توحيد صفوف المكونات العراقية ورؤيته للمصالحة الوطنية وتحقيق النمو"، مبيناً أن "هناك رغبة حقيقية داخل جميع المكونات ليتوحدوا جميعا

ضِمن إطار دولة سيادية موحدة". وأضاف جونز، أن "العبادي جاء في ظرف صعب جداً، وقام بعكس سير الأزمة الأمنية وندعم رؤيته للإصلاح، وندعم جهوده للإصلاح التقني عبر وزارات المالية والنفط وبعض الوزارات الأخرى"، مؤكداً أن "رئيس الوزراء حيدر العبادي قدم نفسه بشكل مميز في المحافل الدولية والاجتماعات الدولية، وأنا اعلم بأن رئيسي معجب بما يحاول القيام به للعراق ويريد أن يدعم جهوده"، وتابع جونز، أن "السياسة الأميركية في العراق تنطوي على دعم عراقٍ يتمتع بالوحدة والسيادة"، مشيراً إلى أنه "قبل أسبوع كنا في اجتماع حضره قادة من المحافظات ذات الغالبية السُنية، وقد جاؤوا بالعديد من الأفكار التي من شأنها دعم عملية المصالحة والإدارة الموحدة"(٤٦). إن (المصالحة الوطنية الحقيقية (هي) التي تصمد أمام الهجمات وأعمال التخريب كلها من أجل جيل عراقي يحيا بسلام وحرية، وهذا لا يعني نسيان الماضي وطي صفحته بشكل كامل، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال تحقيق المسؤولية الجنائية والمدنية لما أرتكب من أفعال بحق الإنسانية في الماضي، والاعتراف بمعاناة الضحايا وإدانة الانتهاكات جميعها، ولغرض تحقيق المصالحة ونجاحها، لا بد من التعهد بالتعددية والتسامح واحترام التنوع، وكذلك رفض أي نوع من أنواع العنف كأداة للشرعية السياسية في الدولة، والعمل على اعتماد الوسائل السلمية لحل الخلافات الداخلية، وبذلك فإن تحقيق المصالحة يمكن أن يؤدي إلى الحفاظ على آلاف الأرواح وان تقبّل فكرة التعامل مع الماضي بهذه الطريقة، سيؤدي إلى حماية حقوق الإنسان، وفي ضوء ذلك صدر قانون المساءلة والعدالة بديلاً عن قانون اجتثاث البعث المرقم ١ لسنة ٢٠٠٨، وقانون العفو العام رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨)(٤٧).

الخاتمة

إن جوهر المصالحة هي عملية التوافق الوطني التي تنشأ على أساسها العلاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية، وتقوم على قيم التعايش السلمي والتسامح، وإزالة آثار صراعات الماضي من خلال بنود اتفاق توضع أمام الجميع لقراءتها والاتفاق على بنودها، لتكون خارطة الطريق لنقطة الالتقاء نحو حل شامل وكامل لجميع المشكلات وطي صفحة الماضي ووفق مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى الوصول لنقطة الالتقاء بين أطراف الصراع. إن طريق المصالحة في ايرلندا الشمالية لم تكن مفروشة بالورد، بل على العكس من ذلك، فقد سبقتها عقود من العداء والضحايا والمعتقلين

والتدهور الاقتصادي والاجتماعي، ووجود المتطرفين من كلا الجانبين، كلها وغيرها شكلت عناصر معرقلة أشبه ما تكون بالقنابل الموقوتة التي كان بعضها ينفجر كلما تم الاتفاق على خطوات عملية لتحقيق المصالحة والإقلاع بالمقاطعات الست إلى بر الأمان. صحيح أن التوصل إلى اتفاق الجمعة العظيمة الذي أعطى للايرلنديين سلطة الحكم الذاتي، قد وجد قبولا كبيرا من مختلف الأطراف سواء البريطانية والايرلندية، أو الأوروبية والدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي شاركت في صنعه من خلال دور الوسيط المساعد في تقريب وجهات النظر، ولعبت دورا رئيساً في إنجازه في عهد الرئيس بيل كلينتون بمعية رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، هذا الاتفاق قد برّد الساحة الأمنية والسياسية الداخلية في بلفاست والمناطق الأخرى، لكنه لم يصمد أمام أزمة الثقة بين الطرفين، ووجدت لندن نفسها متورطة مرة أخرى في تفاصيل التفاصيل، فألغت الحكم الذاتي واستعادت الحكم المباشر في العام ٢٠٠٢، في ضوء الاتهام المباشر للجيش الجمهوري الايرلندي بالتجسس على الحكومة. ودخلت الأطراف مرة أخرى في مفاوضات أوصلت إلى اتفاق في العام ٢٠٠٥، سلّم بموجبه الجيش الجمهوري الايرلندي كامل أسلحته مقابل تقاسم السلطة مع الجماعات المدعومة من بريطانيا ، وهو الأمر الذي حصل في ضوء الاتفاق على العودة إلى بنود اتفاق الجمعة العظيمة، وذلك في العام ٢٠٠٧، التي تسير عليها ايرلندا في الوقت الحاضر، وتحاول تجاوز الماضي مراهنة على وجود أجيال جديدة لم تذق ويلات الحرب الأهلية ولم تعشها بالتفاصيل التي عاشتها أجيال كثيرة.

وبقدر تعلق الأمر بحالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، فقد حاولت بعض الأطراف السياسية استخدام ورقة الاختلاف الفكري والعقائدي كوسيلة ضغط لإثارة النعرة الطائفية التي كانت موجودة ولكن مركزية النظام السابق وقوته ، وسيادة حكم القوة على العراق، عمل على إسكاتها ولكن دون أن يخفف حدتها، لأن الاسكات الأبدي هو مصير من يحاول النقد، فكانت وسيلة للإيقاع بين أبناء الوطن الواحد، ومحاولة لإثارة الصراعات الطائفية التي أول ما بدأت بين السياسيين والمشاركين في الحكومة منذ يوم ولادتها بعد العام ٢٠٠٣، بدءً بوضع العراقيل في طريق أي تقدم للعملية السياسية،

وعدم المشاركة في الانتخابات والاستفتاء على الدستور، وهذا ما أعطى ذريعة للتدخل الخارجي ليكون هو اللاعب الرئيس في المعادلة العراقية، وهو من يتحكم باللعبة السياسية وبمصير الشعب العراقي. وقد يكون إقرار قانون العفو العام بصيغته النهائية (العادلة)، والذي يأتي في ظل خلافات كبيرة على إقراره، ولكن الكثير من المحليين يعتبرون إقراره بوابة التسوية التاريخية التي ستكون مقدمة التهدئة والمصالحة الوطنية المقبلة في البلاد، خصوصاً وان هناك جهودا مهمة تبذل من الأمم المتحدة للانتهاء من تشريع هذا القانون وتطبيقه، تمهيدا للسير نحو التسوية في العراق عموماً والتي بالتأكيد تحتاج إلى مقدمات من اجل تطبيقها، ومنها اعتراف جميع الأطراف بالعملية السياسية القائمة، والالتزام بهذا الاعتراف من جميع الأطراف، والتأكيد على ضرورة أن يكون هناك تمثيل حقيقي وواقعي للسنة العرب، فتعدد الزعامات السنية سواء السياسية أو المجتمعية أو الدينية، خلق جواً من عدم الثقة، وإرباكا في القرار والموقف، لكي يكون مشروع المصالحة الوطنية حكماً في رأب الصدع وتقريب وجهات النظر والالتقاء عند نقطة يتفق فيها الجميع، وهذا ما يعد مسؤولية الجميع وليس فقط الحكومة والتحالف الشيعي، بل على جميع المكونات السياسية أن تبدي الجدية والشفافية في المشاركة ضمن هذا المشروع الوطني وضمن آليات فعالة ونتائج واضحة وناجعة لجميع المشكلات.

هوامش البحث:

* وتبلغ مساحتها ٢٧,١٣٦م٢.أي ٧٠,٢٨٢ كم٢، وعاصمتها دبلن التي تضم ثلث السكان تقريباً. وللمزيد ينظر: احمد عطية الله. القاموس السياسي. دار النهضة العربية. القاهرة. الطبعة الثالثة. ١٩٦٨. ص١٦٣.

1. Brian Rajewski (ed).Countries Of The World 1998. Easword Publications Development Inc, Cleveland, Ohio 1998. p667.

٢. أثمار كاظم سهيل. التطورات السياسية في الجمهورية الايرلندية ١٩٤٩– ١٩٦٩. أطروحة دكتوراه(غير منشورة). كلية الآداب. جامعة بغداد. ٢٠١٢. ص١–٤.

٣. المصدر نفسه. ص١٤– ١٥

4. Jeremy Blak, A History of the British-Irish, Palgrave Macmillan, London, 2003, pp290-291.
5. Bill Kissane,"Anation Once Again"Electoral Competition and the Reconstruction of National Identity After the Irish Civil War,1922- 1923,In Bill Kissane(ed),After Civil War,University of Pennsylvania Press,Philadelphia,2015,pp44-45.
6. Brian Rajewski(ed),op,cit,pp669- 670.
7. Alapuro Risto,State and Revolution,University of California Press,1988,pp22-34.
8. Brian Rajewski(ed),op,cit,p667.
9. Bill Kissane,op,cit,pp47- 48.

10. Brian Rajewski(ed),op,cit,p667-668.

١١. غفران يونس هادي. أنموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية وامكانية التطبيق في العراق.مجلة دراسات دولية.العدد.43مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.2010.ص.76 –75

١٢. عبد الحسين شعبان.المصالحة الوطنية وتجربة إيرلندا.تاريخ النشر: ٢٠١٤/٠٤/٠٩

المصدر: http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/d08fea71-7767-4841-a206-525de976d77c#sthash.GE5F7l5k.dpuf

13-Brendan O'Duffy,British-Irish Relations and Northern Ireland,Irish Academic Press,Dublin,2007,pp37- 43.

١٤– غفران يونس هادي.مصدر سابق.ص .75

١٥– وللمزيد من التفاصيل عن الاحزاب السياسية في ايرلندة أنظر: End Molony,A Secret History of the IRA,Benguin Group,England,2007,pp7- 20.

أيضاً:Jim Cusack and Henry Mcdonald,UVF the endgame,Poolbeg PressLtd,Dublin,2008,pp5- 23.

16-Brendan O'Duffy,op,cit,p90.

17- Robbie McVeigh,Between reconciliation and Pacification:the British state and community relations in the north of Ireland,Community Development Journal Vol 37,No1,January 2002,p49.

١٨– عمرو جوهر. السلام في ايرلندا الشمالية(التطورات والتوقعات).مجلة السياسة الدولية.العدد١٤٢.اكتوبر ٢٠٠٠.ص١٧٧.

١٩– غفران يونس هادي.مصدر سابق.ص٨٣.

20- Brendan O'Duffy,op,cit,pp117-119.

21- End Moloney,Voices from the Grave,Faber and Faber Ltd,London,2010,pp397-432.

–22اتفاق الجمعة العظيمة هو العنوان الرسمي للاتفاق الذي توصلت له المفاوضات المتعددة الاطراف،ويشير الاسم الى اليوم الذي تم التوصل فيه للاتفاق،ويستخدم في الثقافة الكاثوليكية الان تحديداً،فيما يستخدم تعبير اتفاق بلفاست من حكومة المملكة المتحدة وفي الثقافة البروتستانتية،ودولياً يعرف باتفاق الجمعة العظيمة.وللمزيد من التفاصيل ينظر:

Tina Kempin,Ready for Peace?The Implementation of the Good Friday Agreement in Northern Irland 1998- 2002,Tina Kempin und forschungsstelle,Zurich,2003,pp9-10.

٢٣– عبد الحسين شعبان.مصدر سابق.

٢٤– اعتمد البحث أكثر من مصدر أشار الى اتفاق الجمعة العظيمة وذلك من اجل شمولية الرؤية والاحاطة بالجوانب المهمة في الاتفاق،ولذلك ينظر: غفران يونس هادي.المشكلة الايرلندية دراسة في ظاهرة العنف السياسي.رسالة ماجستير(غير منشورة).كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.٢٠٠١.ص٧١– ٧٧.وص٩٥– ١٢٤.أيضاً: اتفاقية الجمعة العظيمة.ترجمة سميرة ابراهيم عبد الرحمن.دراسات مترجمة.العدد١٠.مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.٢٠٠٢.ص٣– ٤٣.

25-Tina Kempin,op,cit,p11.

26- Ibid,pp12- 13.

٢٧– أكرم ألفي.أزمة السلام في ايرلندة الشمالية.مجلة السياسة الدولية.العدد١٣٨.اكتوبر ١٩٩٩.ص٢١٥– ٢١٦.أيضا:عمرو جوهر.مصدر سابق.ص١٧٨.

28-James Hughes,Reconstruction Without Reconciliation:Is Northern Ireland a "Model ?"In Bill Kissane(ed),op,cit,p245.

٢٩– اكرم الفي.مصدر سابق.ص٢١٧.

30-Tina Kempin,op,cit,p61.

31- James Hughes,op,cit,p257.

32- Tina Kempin,op,cit,pp92- 101.

٣٣–عبد الحسين شعبان.المصالحة الوطنية وتجربة إيرلندا.مصدر سابق.أيضاً:أقبال المؤمن.مومياء المصالحة الوطنية في العراق.المصدر http://alrefiey.net/ar/index.php/permalink/2057.html :

٣٤– ينظر:موقع مكتب رئيس الوزراء /لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية www.iraqnr.com/Home/?p=7044

٣٥– ميثم الجنابي. العراق ورهان المستقبل. دار المدى للثقافة والنشر. العراق. الطبعة الاولى.٢٠٠٦.ص٢٨٧.

٣٦– سعد سلوم. الأقليات في العراق(الذاكرة. الهوية.. التحديات).مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية.بغداد–بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٣.ص٣٢٣–٣٢٤.

٣٧– المصدر نفسه.ص٣٢٤.

٣٨– منذر الفضل. مشكلات الدستور العراقي. دار اراس للطباعة والنشر. أربيل. الطبعة الاولى.٢٠١٠.ص١٨٩.

٣٩– المصدر نفسه. ص١٨٤– ١٨٩.

٤٠– ميثم الجنابي. مصدر سابق.ص٣٠٤.

٤١– علي فارس حميد.التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي،دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام ٢٠٠٣.مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.بغداد.٢٠١٢.ص١٣١.

٤٢– الرئيس فؤاد معصوم يتحدث عن المصالحة الوطنية في العراق.المصدر:
http://rudaw.net/mobile/arabic/middleeast/iraq/0611201413#sthash.ksbvhs9X.dpuf (6/11/2014

٤٣– النائب حسن توران يدعو إلى الاستفادة من تجربة إيرلندا الشمالية في فض النزاعات لدعم ملف المصالحة الوطنية المصدر: http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=32076 (7/4/2015 =w)

٤٤– اشاد نائب رئيس وزراء ايرلندا الشمالية مارتن ماكغينيس بالتقدم الحاصل في العراق على طريق المصالحة الوطنية وتحسن الظروف الامنية. المصدر: burathanews.com/arabic/news/45270

٤٥– مسؤول ايرلندي يحث العراق على الاستفادة من تجربة ايرلندا الشمالية.المصدر:
ahlanse.com/mod.php?mod=news&modfile=item&itemid=118

٤٦– جونز: ندعم جهود العبادي للمصالحة الوطنية واوباما معجب بعمله.تاريخ النشر ٢٠١٥/١٢/٢٠.المصدر:
http://www.aljeeran.net/inp/view.asp?ID=32638

٤٧– بشرى الزويني . العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠١٦.ص١٤٤.